

من أجل حياة أفضل لسكان دولة قطر، بتوسيع خيارات الأفراد والأسر والارتقاء بقدراتهم، وزيادة مشاركتهم الفعالة في تطوير المجتمع القطري في جميع الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها، والعيش ضمن بيئة نظيفة يتمتع سكانها بصحة جيدة بالحصول على الغذاء الصحي والمياه النقية والرعاية الصحية الدائمة، ويمارسون حياتهم في أمن وسلام وفي بيئة سكنية ملائمة، وضمان حقوق الإنسان للمواطنين والمقيمين على حد سواء. ومن أجل غرس قيم الحق والخير والعدالة والإخاء في نفوس الأجيال القادمة، والمحافظة على حقها في التمتع بخيرات الوطن وثرواته وإمكاناته.



سكان

من أجل حياة أفضل

على اعتبار أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها، تعمل اللجنة الدائمة للسكان على وضع سياسة سكانية تهدف لتحسين نوعية حياة سكان دولة قطر من مواطنين ومقيمين، وعلى متابعة تنفيذ تلك السياسة بالتعاون مع الوزارات والهيئات الحكومية والأهلية المعنية بالقضايا السكانية. كما تعمل على متابعة التطورات المتسارعة للوضع السكاني في الدولة عبر الدراسات والبحوث النظرية والميدانية التي تتناول القضايا الاجتماعية المؤثرة في ذلك الوضع والمتأثرة به.



الدوحة ١٨ - ٢٠ مايو ٢٠٠٩
Doha 18 - 20 May 2009

أفخر بأن يتزامن صدور العدد الثالث من نشرة «سكان» مع الكثير من الفعاليات والنشاطات المحلية والإقليمية والدولية المتنوعة، بما في ذلك قضايا السكان والتنمية، التي حوّلت دولة قطر في الآونة الأخيرة إلى ورشة عمل كبيرة، بل إلى خلية نحل، يتبادل فيها المجتمعون الخبرات والتجارب في محاولة لتحسين واقع الناس المستهدفين من هذه اللقاءات، وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة. وفي هذا السياق، يسعدني إعلام القراء الأعزاء نبأ قرب انعقاد «المؤتمر العربي للسكان والتنمية: الواقع والآفاق»، وذلك في الفترة الواقعة بين 18 - 20 أيار/ مايو 2009 على أرض الدوحة، وبالتعاون بين اللجنة الدائمة للسكان في دولة قطر وجامعة الدول العربية والإسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

وبأني انعقاد هذا المؤتمر في التوقيت المشار إليه استجابة لمتطلبات المرحلة وحساسيتها بالنسبة لقضايا السكان والتنمية في المنطقة العربية. وارتباطاً بذلك، يهدف المؤتمر المذكور إلى عرض ومناقشة مجموعة متكاملة من قضايا السكان والتنمية التي تشكل أولوية بالنسبة لمنطقتنا العربية، وإلى وضع الأولويات وتحديد الأهداف، وإلى مراجعة منهاج العمل المتناغم مع الأبعاد الثقافية للمنطقة في إطار حقوق الإنسان، لإرساء أسس التعاون بين دول المنطقة وبدعم الشراكات على كافة المستويات في داخل المنطقة وخارجها.

وتتمثل مخرجات المؤتمر المتوقعة بوثيقة إعلان الدوحة 2009، وبتقرير فني تفصيلي كمرجع للعمل المستقبلي.

أما محاور المؤتمر، فإنها تتسع بالإضافة إلى الأوضاع السكانية في المنطقة العربية بعد 15 سنة على مؤتمر السكان والتنمية بالقاهرة 1994، لتشمل التحديات السكانية النوعية، وتمكين الشباب... الخ.

وسيشترك في هذا المؤتمر حوالي 65 شخصاً من كافة الدول العربية، بينهم: رؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان أو من في حكمهم، و 20 خبيراً عربياً ودولياً من المعنيين بقضايا السكان والتنمية في المنطقة العربية، و 10 شباب وشابات عرب، إضافة إلى ممثلي المنظمات الدولية والاقليمية العربية ذات العلاقة وأعضاء اللجنة المنظمة للاجتماع.

عهد بن جبر بن جاسم آل ثاني

رئيس اللجنة الدائمة للسكان

اقرأ في هذا العدد

• أخبار اللجنة

- تقديرات دولية تشير إلى زيادة عدد سكان العالم بأكثر من ملياري نسمة بحلول عام 2050
- اللجنة تنظم «المؤتمر العربي للسكان والتنمية: الواقع والآفاق»
- ندوة «التنمية المستدامة في دولة قطر»
- نتائج هامة لدراسة الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر

أخبار اللجنة

اللجنة الدائمة للسكان تشارك في اجتماع خليجي حول البطالة

الفريق على أهمية توفير قاعدة بيانات عن فرص العمل المتاحة بحسب التخصصات العلمية والمهن والأنشطة الاقتصادية، والحد من التفاوت في الامتيازات الوظيفية لدى القطاعيين العام و الخاص.

ونوه الفريق على ضرورة التوعية الإعلامية والتربوية على مستوى المجتمعات الخليجية لتعزيز ثقافة العمل. كما ركز على تقوية العلاقة بين مؤسسات التعليم والمراكز البحثية والتدريب من جهة، والقطاع الخاص من جهة أخرى، لتلبية حاجات التنمية، وذلك من خلال تحديث المناهج التعليمية والتدريبية وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في التعليم والتدريب

شاركت اللجنة الدائمة للسكان في الاجتماع الرابع لفريق عمل يقوم بدراسة البطالة في دول مجلس التعاون بمقر الأمانة العامة لدول مجلس التعاون بالرياض خلال الفترة 1-2 مارس 2009.

وفي هذا الاجتماع تقدمت الدول الأعضاء بالشكر للجنة الدائمة للسكان على تنظيمها ورشة عمل حول البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي والحد من آثارها خلال الفترة 21-23 أكتوبر 2008، والتي رفعت توصياتها إلى اللجنة الوزارية للتخطيط والتنمية بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون. وقد ناقش فريق العمل ضرورة إيجاد تعريف محدد للبطالة وأنواعها على ضوء خصائص دول مجلس التعاون. كما أكد

اللجنة تعرض الواقع السكاني لطالبات جامعة قطر

ومحددات التركيبة السكانية، وقضايا التمكين والمشاركة، والنمو الحضري، والتعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة الدائمة للسكان تسعى دائماً إلى إيجاد جسور للتواصل بينها وبين الوزارات والمؤسسات من خلال المحاضرات وورش العمل، وذلك للتعريف بالواقع السكاني في دولة قطر، وبتطلعات اللجنة المستقبلية.

قدمت اللجنة الدائمة للسكان محاضرة لطالبات قسم العلوم الاجتماعية في جامعة قطر حول السياسة السكانية في دولة قطر، حيث تم خلالها التعريف باللجنة الدائمة للسكان والسياسة السكانية، مع شرح لبعض المحاور الرئيسية للسياسة السكانية في دولة قطر المتعلقة بالمجال الاجتماعي، مثل: محور الصحة العامة والصحة الإنجابية،



تقديرات دولية تشير إلى زيادة عدد سكان العالم بأكثر من ملياري نسمة بحلول عام 2050

فيما سيكون النمو الديموغرافي للدول النامية الأخرى أقل (من 4.8 إلى 6.2 مليار). أما السيناريو الأكثر ترجيحاً فيقدر تراجع نسبة الخصوبة من 2.56 طفلاً لكل امرأة في 2005-2010 إلى 2.02 طفلاً لكل امرأة في 2045-2050، وسيكون 22% من السكان في الدول المتطورة في الستين من العمر أو أكثر (ويمكن ارتفاع هذه النسبة إلى 33% في 2050)، عندئذ سيكون عدد المسنين ضعف عدد الأطفال. فيما يشكل السكان في عمر الستين أو أكثر في الدول النامية حالياً 9%، لكن يرجح ارتفاع هذه النسبة إلى 20% في 2050. وفي مؤتمر صحفي بالمقر الدائم للأمم المتحدة عن مراجعة التوقعات السكانية العالمية لعام 2008 قالت هانيا زلوتنيك المسؤولة بإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، «تعتمد تلك التوقعات بشكل كبير على المعدلات المتوقعة للخصوبة والمقدرة بطفلين ونصف لكل امرأة. وهي معدلات نرجح انخفاضها إلى طفلين لكل امرأة بأحاء العالم. ولكن أي تغيير في تلك الأرقام سيؤدي، بالتالي، إلى تغيير توقعاتنا لعدد السكان. فبحلول عام 2050، قد يصل عدد سكان العالم إلى عشرة مليارات وخمسمئة مليون شخص إذا ارتفعت معدلات الخصوبة، أو قد ينخفض إلى ثمانية مليارات شخص بتناقص تلك المعدلات». وقالت ثريا عبيد، المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، إن التقرير يعد تحذيراً لقادة العالم من العواقب طويلة الأمد للفشل في الاستثمار وفي توفير احتياجات نحو مئتي مليون امرأة لا تتوفر لها وسائل منع الحمل الآمنة والفعالة. ويذكر أن عدد سكان العالم في الوقت الراهن يقدر بستة مليارات وثمانمئة مليون شخص.

أفادت تقديرات الأمم المتحدة بأن عدد سكان العالم سيصل إلى نحو سبعة مليارات نسمة في أوائل عام 2012، وإلى أكثر من تسعة مليارات بحلول عام 2050. ومن المتوقع أن تتركز معظم تلك الزيادة في الدول النامية فيما ترجح التوقعات حدوث تغيير طفيف في أعداد سكان الدول الأكثر تقدماً. وبحسب تقديرات تعيد النظر في الأرقام الرسمية التي وضعتها الأمم المتحدة في عام 2008 حول سكان العالم، فإن زيادة عدد السكان ستكون طفيفة في الدول المتطورة (من 1.23 إلى 1.28 مليار نسمة خلال الفترة نفسها). كما أن عدد سكان الدول المتطورة سيميل للتراجع إلى 1.15 مليار نسمة من دون أخذ الهجرة من الدول النامية بعين الاعتبار والتي تقدر بـ 2.4 مليون نسمة سنوياً بين 2009 و 2050. ومن 2005 إلى 2010، سيسهم عدد المهاجرين في مضاعفة النمو الطبيعي لسكان ثماني دول، هي: بلجيكا وجزيرة ماكاو وتشيكيا ولوكسمبورغ وقطر وسنغافورة وسلوفينيا وإسبانيا. أما في الفترة الواقعة بين 2010 و 2050، فإن الدول الرئيسية التي ستشهد معدل هجرة إيجابي، هي الولايات المتحدة (1.1 مليون سنوياً)، وكندا (214 ألفاً)، وبريطانيا (174 ألفاً)، وإسبانيا (170 ألفاً)، وإيطاليا (159 ألفاً)، وألمانيا (110 آلاف)، وكل من استراليا وفرنسا (100 ألف). أما الدول التي ستسجل معدل هجرة سلبى، فهي المكسيك (334 ألفاً سنوياً)، والصين (309 آلاف)، والهند (253 ألفاً)، والفلبين (175 ألفاً)، وباكستان (161 ألفاً). ويتوقع أن يزداد عدد سكان الدول الـ 49 الأقل تطوراً إلى الضعف (من 840 مليوناً هذه السنة إلى 1.7 مليار في 2050)،

ندوة

«التنمية المستدامة في دولة قطر - الإنجازات والتحديات»



الهجري، مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية في المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، قدم الدكتور حسن إبراهيم المهندي، نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان، عرضاً مفصلاً للبعدين الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة في دولة قطر، حيث بحث في المؤشرات السكانية (معدلات الخصوبة والنمو السكاني والإعالة والتحضر ومؤشرات التركيبة السكانية والقوى العاملة)، وفي مؤشرات مستوى المعيشة وخط الفقر الدولي، ومؤشرات التعليم، والصحة. وقد أظهرت مؤشرات التنمية الاجتماعية التقدم الكبير الذي أحرزته الدولة في ميادين التعليم والصحة ومستوى المعيشة، كما أظهرت مدى الخلل في التركيبة السكانية وتركيب القوى العاملة، مما يطرح عدداً من التحديات التي لا بد من مواجهتها بالجدية والحزم اللازمين. وتوقف الدكتور حسن عند المؤشرات البيئية، مركزاً بوجه خاص على التحديات التي يطرحها استنزاف المياه العذبة لأغراض الزراعة التي لا تقدم سوى جزء ضئيل جداً من الناتج الإجمالي المحلي، كما بين الآثار السلبية المترتبة على الاستهلاك المفرط للمياه، وطرح بعض المقترحات لتجاوز هذه التحديات.

وترأس الجلسة الثانية الدكتور صالح محمد النائب مدير إدارة الشؤون الحكومية بالأمانة العامة للتخطيط التنموي. وقدم في هذه الجلسة الدكتور نوزاد عبد الرحمن الهيتمي

نظمت اللجنة الدائمة للسكان ندوة بعنوان «التنمية المستدامة في دولة قطر: الإنجازات والتحديات» في مبنى الأمانة العامة للتخطيط التنموي يوم الاثنين الثاني عشر من يناير 2009، حضرها سعادة الدكتور إبراهيم إبراهيم الأمين العام للأمانة العامة للتخطيط التنموي، وسعادة الشيخ حمد بن جبر آل ثاني، المدير العام للأمانة رئيس اللجنة الدائمة للسكان، ودعي للمشاركة في أعمالها ممثلون عن المؤسسات والهيئات الحكومية وشبه الحكومية والأهلية المعنية بقضايا السكان والتنمية، ونقاط ارتكاز السياسة السكانية، وعدد من المتخصصين والخبراء.

وقد افتتح سعادة رئيس اللجنة الدائمة للسكان الندوة بكلمة أشار في مستهلها إلى الإنجازات الكبيرة التي حققتها دولة قطر في مجالات التنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، وإلى أن تحقيق ذلك يتم في إطار «رؤية قطر الوطنية 2030» التي حددت أهداف التنمية في الدولة خلال العقود القادمة. كما توقف سعادته عند التحديات التي يطرحها النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والحفاظ على البيئة النظيفة في إطار من العمل المؤسسي الملتمزم. وفي ختام الكلمة، دعا سعادته إلى مناقشة القضايا المطروحة بكل حرية وشفافية.

وفي الجلسة الأولى التي ترأسها السيد حمد محمد آل فهيد

لدى تنفيذ السياسة المذكورة. ودار حوار موسع حول العمالة المنزلية وما يمكن أن يترتب على زيادة أعدادها من آثار، سواء على التركيبة السكانية أم على التنشئة الاجتماعية في الأسرة القطرية. ورأى بعض الحضور أن زيادة أعداد العمالة المنزلية ناجم عن الرفاه العام في المجتمع، في حين أشار آخرون إلى ارتباطه بعمل المرأة... فكانت إجابة المحاضر أن الهدف ليس إلغاء العمالة المنزلية، بل الحد منها وعدم المبالغة في الاعتماد عليها، وأن بعض الدراسات الاستطلاعية لم تؤكد أن الأسر التي تعمل فيها المرأة أكثر استقداً لعمال المنازل، بل ربما كان العكس هو الصحيح، لأن من يستقدم العدد الأكبر هي الأسر الأكثر يسراً ممن لا تبحث فيها المرأة عن عمل.

ورداً على تساؤل أحد الحضور، أوضح المحاضر أن المقصود باستقدام المتزوجين للحد من اختلال نسبة الجنس في المجتمع هو استقدام المتزوجين ممن يحتاج سوق العمل إلى عمل الزوجة والزوج منهم، وليس السماح للجميع باستقدام زوجاتهم.

وعن المحاضرة الثانية، رأى بعض الحضور أن المؤشرات المذكورة لا تتعلق كلها بالتنمية المستدامة، بل بالتنمية بوجه عام، فأجاب الدكتور نوزاد بأن المحاضرين اعتمداً المؤشرات التي أقرتها اللجنة المختصة في الأمم المتحدة، كما أجاب عن تساؤل آخر عن سبب ارتفاع مؤشر النفايات الصلبة بأن ذلك يعود للتوسع غير المسبوق في عمليات البناء والإنشاء.

ومع نهاية أعمال الندوة، وزع على الحضور كتاب «التنمية المستدامة في دولة قطر: الإنجازات والتحديات» الذي ألفه المحاضران والذي صدر عن اللجنة الدائمة للسكان في ديسمبر عام 2008 .

الخبير في الأمانة العامة لمجلس الوزراء عرضاً حول البعدين الاقتصادي والمؤسسي للتنمية المستدامة في دولة قطر. ففي الجانب الاقتصادي، بحث الدكتور نوزاد في مؤشرات الهيكل الاقتصادي (مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر نسبة الاستثمار إلى الناتج، ومؤشر الميزان التجاري للسلع والخدمات، ونسبة المساعدات الإنمائية إلى الناتج)، وفي أنماط الإنتاج والاستهلاك (كنصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة، ومؤشر كثافة استخدام الطاقة، ومؤشرات النفايات المتولدة والصلبة). أما المؤشرات المؤسسية للتنمية المستدامة، فقد قسمها الدكتور الهيتي إلى إطار مؤسسي يضم الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وتنفيذ الاتفاقيات العالمية المصادق عليها، والقدرة المؤسسية مثل عدد خطوط الهاتف الثابت والنقل وعدد مستخدمي الإنترنت لكل ألف من السكان ومؤشر الإنفاق على البحث العلمي والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تبين من العرض أن دولة قطر تجاوزت البلدان النامية (ومنها البلدان العربية) في جميع المؤشرات المذكورة، واقتربت من مؤشرات البلدان المتقدمة في بعضها، بينما لا يزال بعضها الآخر في حدود نصف مؤشرات البلدان المتقدمة.

وقد جرت في ختام كل من الجلستين مناقشة موسعة للقضايا المطروحة، قدم فيها الحضور ملاحظات قيمة وأسئلة هامة، أثرت موضوع الندوة، وهيأت أرضية مناسبة لتطوير البحث في التنمية المستدامة مستقبلاً.

وكان من بين المداخلات على المحاضرة الأولى ما يتعلق بكيفية إصلاح الخلل في التركيبة السكانية، حيث أجاب الدكتور حسن بأن السياسة السكانية التي أقرتها اللجنة الدائمة للسكان طرحت حلولاً لمعالجة بعض تلك الاختلالات





الدوحة ١٨ - ٢٠ مايو ٢٠٠٩
Doha 18 - 20 May 2009

اللجنة

تنظم المؤتمر العربي للسكان والتنمية



تنظم اللجنة الدائمة للسكان، وبالتعاون مع جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والإسكوا، «مؤتمر السكان والتنمية في الوطن العربي: الواقع والآفاق»، وذلك في مدينة الدوحة خلال الفترة من 18-20 أيار / مايو 2009. وسوف يشارك في المؤتمر صناع قرار وخبراء من المؤسسات المهنية بالسكان في الدول العربية، بالإضافة إلى خبراء من الوطن العربي والمنظمات الدولية. وفيما يلي نبذة عن المؤتمر:

أولاً: خلفية

ومحلية، جلبت معها اهتماماً عالمياً كبيراً، على كافة الأصعدة والمستويات من خلال محافل ومحطات عالمية وإقليمية. فمن جهة، شهد عام 1999 المراجعة الأولى (ICPD+5)، وشهد عام 2004 المراجعة الثانية (ICPD+10)، حيث تمت في كل منهما إعادة تأكيد الالتزام بالأولويات ومنهاج عمل مؤتمر القاهرة في جميع الأقاليم على المستوى العالمي. وفي مستهل الألفية الثالثة عام 2000، أطلق زعماء العالم المجتمعون في نيويورك إعلان الألفية للتنمية الذي انبثقت عنه الأهداف الإنمائية للألفية، حيث التزمت قيادات كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتحقيقها، والتي تمت مراجعتها وإعادة التأكيد عليها عام 2005. كما تم تأكيد الالتزام بهذه الأهداف في الاجتماع عالي المستوى الذي نظمه الأمين العام للأمم

يشهد عام 2009 مرور 15 عاماً على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) بالقاهرة سنة 1994. فقد أرسى هذا المؤتمر وبرنامج عمله التزام الدول والهيئات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية وأسس عملها، وفي مقدمتها صندوق الأمم المتحدة للسكان، بقضايا السكان والتنمية، وذلك من خلال برنامج عمل شامل ومتكامل ومتناغم مع آليات التخطيط والتنمية الوطنية. ومنذ انعقاد هذا المؤتمر، شهدت المنطقة العربية والعالم تحولات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية حادة نتيجة لعوامل دولية وإقليمية

المتحدة ورئيس الجمعية العامة لرعاة العالم في نيويورك يوم 25 سبتمبر 2008، وإعادة التأكيد والالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، ووضع خطط تستند إلى أسس راسخة وخطوات عملية نحو هذا الهدف. ولم تكن المنطقة العربية بمعزل عن هذه التغيرات والمجريات العالمية، فقد تأثرت بها وتفاعلت معها منذ باكورة انطلاقها بفعل الانفتاح والتكنولوجيا وسرعة انتقال المعلومات من أجل مواكبة التطور العالمي وتقليص الفجوات بين منطقتنا وبقية العالم المتقدم. وقد أدى ذلك إلى تغيير مفاهيم ومواقف وسلوكيات حول مختلف قضايا التنمية على مستوى الحكومات والمجتمعات والأفراد، أدت إلى إضافة تحديات تنموية وثقافية جديدة لا يمكن إلا أن يتم الاعتراف بوجودها والتعامل معها بجدية دونما إبطاء. وبغير ذلك، فإن المشاكل والتحديات سوف تتعاظم لتزيد من التكلفة المالية والزمنية بأضعاف مضاعفة، إن لم تخرج عن السيطرة. وعلاوة على ذلك، فإن المنطقة العربية تعاني أكثر من غيرها من النزاعات المسلحة التي استفحلت وتعمقت فيها، بل واتسع نطاقها وانعكست سلباً وبشكل كبير، على كافة المجتمعات العربية، وأضافت تعقيدات وتحديات جديدة إلى ما هو موجود من قبل. فإضافة إلى تحديات النمو السكاني السريع في غالبية الدول العربية، رغم انخفاض الخصوبة في عدد منها، وما ينتج عنه من ضغوط على الموارد وتدني مستوى الخدمات ومستوى المعيشة بشكل عام واتساع رقعة الفقر، فإن التغيير في التركيب العمري وما ينتج عنه من زيادة في حجم بعض الفئات، ومنها الشباب والنساء في سن الإنجاب والمسنون، يتطلب إعادة النظر في الأولويات والتدخلات لكل من هذه الفئات بما يتناسب مع متطلباتها وإمكاناتها.

أما بالنسبة للهجرة، بشقيها الداخلي والخارجي، فإن المنطقة العربية تشهد أنماطاً متنوعة منها. فبالنسبة للهجرة الداخلية، تعاني معظم دول المنطقة من هجرة سكان الريف إلى المدن، الأمر الذي أدى إلى خلل في توزيع السكان، سواء في أماكن الإرسال أم في أماكن الاستقبال، وإلى اشتداد المنافسة على فرص العمل بين المهاجرين والمقيمين. وأما على صعيد الهجرة الدولية، فإن دول الخليج العربي إجمالاً تستقبل أعداداً كبيرة من العمالة الوافدة من دول المنطقة العربية وخارجها، إضافة إلى الهجرة عبر البحر المتوسط من دول شمال إفريقيا إلى دول جنوب أوروبا.

أما الهجرات القسرية، فإن منطقتنا العربية غنية بها، إذ أن أغلبها ناتج عن النزاعات المسلحة وفقدان الأمن والأمان في العديد من دول المنطقة، حيث أصبحت ظاهرة اعتادت عليها المجتمعات العربية، إلا أن وطأتها قد اشتدت وانتشرت لتغطي كافة الدول في المنطقة وخارجها. ففدنا النازحون

واللاجئون في داخل مخيمات الإغاثة وخارجها، يشكلون عبئاً لا يمكن تجاهله، ليس فقط، لانعكاساته الإنسانية والحرمان من أبسط الحقوق، بل، أيضاً، لتبعاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولا يغيب عنا ذكر الكوارث الطبيعية من جفاف وفيضانات وتداعياتها كانتشار الأوبئة والمجاعات وحالات الحرمان المختلفة.

وبالنظر إلى الخارطة السكانية في الوطن العربي، نجد أن الدول العربية تمر بمراحل مختلفة للتحوّل الديموغرافي. فهناك عدد محدود منها، كتونس ولبنان والجزائر إلى حد ما، وصلت إلى المرحلة الأخيرة، حيث انخفضت مستويات الخصوبة فيها إلى أدنى مستوياتها مقرونة بانخفاض الوفاة. ومع استمرار النمو السكاني في هذه الدول، نتيجة العزم الديموغرافي، فإن الزيادة غير المسبوقة في أعداد الشباب في هذه الدول لديها فرص لتحقيق نمو اقتصادي وتنمية غير مسبوقة أيضاً. غير أنه، وفي الوقت نفسه، توجد تحديات لاستغلال هذه الفرص. وإلى جانب ذلك، فإن التغيير في التركيب العمري في هذه المجتمعات سوف يؤدي إلى حدوث زيادات كبيرة في أعداد المسنين ونسبة ما يشكلونه من السكان، وهذا يزيد من الأعباء المجتمعية نتيجة التكلفة العالية لتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية اللازمة لهذه الفئة من السكان، وخاصة في ضوء التحولات الاقتصادية والتحصّر والتحوّلات الأسرية من الأنماط الممتدة متعددة الأجيال إلى أنماط الأسر النووية الصغيرة الحجم.

وهناك مجموعة أخرى من الدول تشمل بشكل رئيسي مصر وسوريا والمغرب والأردن، التي حققت انخفاضاً كبيراً في مستويات الخصوبة، إضافة إلى المنجزات الكبيرة في تخفيض مستويات الوفاة، إلا أن معدلات الخصوبة في هذه الدول لا تزال أعلى بوضوح من المستويات المستهدفة أو مستويات الإحلال. وقد شهدت هذه الدول مؤخراً تباطؤاً واضحاً أو ركوداً في معدلات الانخفاض، حيث بقي معدل الإنجاب الكلي لهذه الدول أعلى من 3 مواليد للمرأة، الأمر الذي يؤدي إلى إطالة أمد التحول الديموغرافي وزيادة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ذلك. فمن جهة، سوف يستمر نمو أعداد ونسبة ما يشكله الشباب من إجمالي السكان، وبالتالي التحديات اللازمة للاستثمار في بناء قدراتهم وتأهيلهم للدخول في سوق العمل وتوفير الفرص التي يمكن أن تنهض بهم وبمجتمعاتهم. وفي الوقت نفسه، فإن هذه المجموعة من الدول سوف تلمس قريباً، إن لم تكن قد بدأت بالفعل، الأعباء المترتبة على الزيادة الكبيرة في أعداد المسنين، وإن لم تكن نسبة ما يشكلونه من إجمالي السكان قد شهدت ارتفاعات واضحة بعد.

وقد قامت بعض هذه الدول، ومنها الأردن، بدراسة وتحليل

إلى مستويات عالية، وخاصة بين السكان في الفئات الفقيرة، ولاسيما في المخيمات وما يرتبط بذلك من مخاطر الإنجاب في ظل أوضاع سياسية في غاية الصعوبة من حيث انعدام الأمن وإمكانية الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية في الوقت المناسب، فإن التعامل مع هذه المشكلة يواجه بصعوبات شح الموارد من جهة، وبالمتطلبات الوطنية والسياسية ومواجهة الاحتلال من جهة أخرى، الأمر الذي يعقد عملية اتخاذ القرار الإيجابي بالنسبة للمواطن الفلسطيني. إلا أنه، من جهة أخرى، يمكن ملاحظة أن الفئات الأفضل حالا في المجتمع الفلسطيني هي الأكثر قدرة على اتخاذ القرار الإيجابي المصحوب بتوفر الموارد عادة. وفي المقابل، فإن سكان القرى والمخيمات الذين لا تتوفر لهم الموارد الكافية، وهم الفئات المعبأة سياسياً أكثر من غيرها، مستمرين بالإنجاب المرتفع الذي تصاحبه المخاطر الأخرى.

أما الصومال، فإنه يواجه حالة من الأوضاع السكانية في غاية الصعوبة، إذ تتصاحب المعاناة الإنسانية بجميع أبعادها مع الغياب الكامل لأية معلومات ذات أسس علمية مقبولة يمكن أن تستخدم في رفع المعاناة من قبل أية جهة يمكن أن تقوم بأي دور لتخفيفها. وتزيد الصراعات المسلحة، وغياب الأمن الذي استمر لسنوات طويلة، إضافة إلى الكوارث الطبيعية المتكررة من جفاف وفيضانات وما يتبعها من تهجير وتشرد، من معاناة الشعب الصومالي دون أي اهتمام دولي ذي بال، باستثناء المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة من خلال منظماتها المختلفة، والتي لا تكاد تغطى سوى فئات محدودة من السكان، نظراً للصعوبات الأمنية التي تحول دون الوصول إلى جميع الفئات، وخاصة في الوسط والجنوب الصومالي. وفي ظل هذه الظروف، تبقى الأوضاع الديموغرافية في الصومال في مراحلها الأولى، حيث تسود مستويات مرتفعة للوفاة مصحوبة بمعدلات خصوبة مرتفعة.

وتبقى وفيات الأمهات من الهموم الكبيرة للمنطقة العربية؛ فرغم التقدم الكبير الذي أحرزته العديد من الدول بخصوص تخفيض وفيات الأمهات، إلا أن هناك نساء في العديد من الدول الأخرى لا زلن يعانين من أخطار وفاة عالية نتيجة الحمل والولادة. إن العمل من أجل المحافظة على حياة الأمهات واجب تحتمه الشرائع وحقوق الإنسان، علاوة على كونه من الأولويات الدولية الضرورية للتنمية التي أكد عليها كل من المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة والأهداف الإنمائية للألفية، وذلك من خلال مداخلات وقائية، منها: تجنب تزويج البنات عند أعمار مبكرة تعرضهن للمخاطر، واستخدام وسائل تنظيم الأسرة للوقاية من حدوث الحمل غير المرغوبة، وحصول الحوامل على الخدمات التوليدية الماهرة والمعالجة لمضاعفات الحمل في الوقت المناسب،

هذا الوضع من أجل الوقوف على ظواهر ومسببات هذا التباطؤ في انخفاض الخصوبة، حيث أبرز التحليل نتائج في غاية الأهمية، منها ارتفاع نسبة المتزوجين، وخاصة في الفئات المتأخرة من عمر الشباب مقارنة بالسابق مقرونة بانخفاض نسب استخدام وسائل تنظيم الأسرة لهذه الفئة، الأمر الذي أبطأ التقدم الذي أحرزته الفئات الأخرى، وبالتالي انعكس ذلك على المستويات الإجمالية. ولهذه النتائج تداعيات على السياسات والاستراتيجيات الوطنية للسكان، إذ لا بد من إعادة النظر في برامج تلك الدول وخطط عملها لتكون أكثر واقعية. وقد تختلف الصورة أو تتشابه في الدول الأخرى، إلا أن هذا الأمر (التباطؤ في انخفاض الخصوبة) يتطلب الدراسة والتحليل للوصول إلى رؤية أكثر وضوحاً، كما قد يتطلب عملاً جماعياً خارج إطار الدولة الواحدة.

أما المجموعة الثالثة من الدول، كاليمين والسودان والعراق، فهي تلك التي لا تزال في المراحل الأولى من الانتقال الديموغرافي، حيث يحدث انخفاض محدود في مستويات الوفاة وانخفاض محدود جداً في الخصوبة. ورغم اختلاف المواقف الرسمية، فمن هذه الدول (اليمن) ما يرى أن ارتفاع الخصوبة والنمو السكاني يشكل عائقاً كبيراً أمام التنمية في ظل شح الموارد الطبيعية، ومنها ما يرى أن الموارد الطبيعية المتاحة يمكن أن تستوعب أعداداً كبيرة من السكان، وبالتالي، فإنها تشجع الخصوبة المرتفعة، إلا أنها جميعاً لا تتدخل في الحقوق الإنجابية للأزواج في تحديد عدد الأبناء والمباعدة المناسبة بينهم.

أما دول الخليج العربي، فرغم التباينات بينها في مستويات الخصوبة، حيث أنها لا تزال مرتفعة في كل من السعودية وعمان وأقل ارتفاعاً في بقية الدول، إلا أنها، جميعاً، حققت إنجازات كبيرة في تخفيض مستويات الوفاة، حيث وصلت وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة والفئات الأخرى مستويات متدنية غير مسبوقة. وفي الوقت نفسه، فإن هذه الدول التي تشهد تنمية شاملة ونمو اقتصادياً جوهرياً وتستقبل أعداداً كبيرة من العمالة الوافدة من مختلف دول الإقليم العربي وخارجه، تواجه مشاكل سكانية من نوع آخر. إن نسبة ما يشكله الوافدون من السكان بشكل عام، ومن سوق العمل في هذه الدول بشكل خاص، تعتبر مرتفعة بجميع المعايير في غالبية الدول الخليجية، إن لم يكن في جميعها، وتعتبر عن خلل واضح في التركيبة السكانية، الأمر الذي يحتاج إلى دراسة وتحليل معمق للأبعاد الديموغرافية لهذه التركيبة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المدى المتوسط والبعيد.

أما في دول أخرى، ومنها فلسطين، فإن المسألة السكانية في غاية التعقيد. ففي الوقت الذي ترتفع فيه مستويات الإنجاب

وتوفير الخدمات الماهرة للتعامل مع حالات الولادة الطارئة. وعلاوة على ذلك، فإنه مقابل وفاة كل أم يوجد 20 حالة ممن يعانون من المضاعفات التي تتراوح بين العدوى المزمنة للأمراض والإصابات التي تشكل إعاقة، مثل ناسور الولادة. وهذه التباينات تعكس واقع الحال بين الذين يملكون والذين لا يملكون داخل الدولة الواحدة وبين الدول. ورغم مشاكل القياس لمستويات وفيات الأمهات في المنطقة العربية وفي الدول الأخرى، إلا أن التباينات بين الدول العربية تشكل فرصاً وتحديات لجميع هذه الدول في الوقت نفسه. أما بالنسبة لقطاع الشباب، فنظراً للتحويلات الديموغرافية التي تشهدها الدول العربية، وبدرجات متباينة كما أسلفنا، فإن أعدادهم تتزايد بمعدلات مرتفعة غير مسبوقه. وهذا يشكل فرصة تنموية للاستثمار على نحو ميكانيكي أو تلقائي، إذ لا بد وأن يواكب هذا التحول، أو الوضع أو النظام الديموغرافي الجديد، سياسات وخطط تنموية محلية وإقليمية شاملة تكمل دور الخطط التنموية الوطنية. إن الاستثمار في التعليم، وبناء قدرات الشباب وتمكينهم، ودعم مشاركتهم، وتوفير الخدمات لهم، وإيلاء الاهتمام الكافي بهم وبناء قدراتهم، وتمكين الفتيات المراهقات، وتدعيم دورهم وإعدادهم للمشاركة والعمل التطوعي، وخاصة في الحالات الطارئة، وتوفير المعلومات اللازمة التي تمكنهم من وقاية أنفسهم من الایدز، كلها من القضايا الملحة للشباب في المنطقة العربية.

ثانياً: أهداف المؤتمر

نظراً لأهمية هذه المرحلة وحساسيتها بالنسبة لقضايا السكان والتنمية في المنطقة العربية، يأتي تنظيم هذا المؤتمر المنوي عقده في الدوحة بدولة قطر في الفترة 18-20 مايو 2009 بالتعاون بين اللجنة الدائمة للسكان بدولة قطر، وجامعة الدول العربية، والإسكوا، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، استجابة لمتطلبات المرحلة لعرض ومناقشة قضايا السكان والتنمية في المنطقة العربية ومراجعة الأولويات، وذلك في ضوء مناهج عمل مؤتمر السكان والتنمية وإطار عمل الأهداف الإنمائية للألفية. وسوف يكون هذا المؤتمر المحطة الرئيسية للمراجعة الثالثة بمناسبة مرور 15 عاماً على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD@15)، إضافة إلى أن هذا العام يشكل منتصف الطريق تقريباً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015. وبشكل أكثر تحديداً، يهدف المؤتمر إلى تناول مجموعة متكاملة من قضايا السكان والتنمية التي تشكل أولوية بالنسبة لمنطقتنا العربية، بالتحليل العلمي والعرض

والنقاش الموضوعي للإنجازات والتحديات والدروس المستفادة والممارسات الجيدة، ووضع الأولويات، وتحديد الأهداف، ووضع/مراجعة منهاج العمل المتناغم مع الأبعاد الثقافية للمنطقة وفي إطار حقوق الإنسان، والبرمجة على أساس الحقوق التي تراعي بعد النوع الاجتماعي، وبناء القدرات، والمحافظة على البيئة، والإدارة لتحقيق النتائج. ويجب أن يرسى هذا المنهاج أسس التعاون بين دول المنطقة، وتدعيم الشراكات على كافة المستويات في داخل المنطقة وخارجها. وبشكل أكثر تفصيلاً يهدف هذا المؤتمر إلى:

- 1 - استطلاع وتشخيص اتجاهات وتباينات النمو السكاني في مختلف البلدان العربية وعوامله الديموغرافية، وإبراز انعكاساته الاقتصادية والاجتماعية في ضوء أولويات الدول واحتياجاتها التنموية.
- 2 - مراجعة وتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية للوقوف على عوامله، ومعوقاته، وتقديم بعض الرؤى للمرحلة المقبلة، مع التركيز على القضايا ذات الأولوية، ومنها: محاربة الفقر، وقضايا الشباب في ظل الفرص المتاحة والتحديات التي تواجههم وتواجه مجتمعاتهم، إضافة إلى أمراض ووفيات الأمهات.
- 3 - رصد وتشخيص مراحل التحول الديموغرافي في البلدان العربية وتقييمها من منظور الابتعاد أو الاقتراب من النافذة (الفرصة) الديموغرافية وفق مؤثرات وأولويات محددة وطنياً وإقليمياً، ومراجعة الأسباب والمعوقات واستخلاص الدروس المستفادة من التجارب الناجحة، وتقديم رؤى لتوظيف الفرصة الديموغرافية، والتركيز على السياسات المتبعة وتقييمها للتعرف على الفجوات ومواطن الضعف والقوة للاسترشاد بها وطنياً وإقليمياً.

ثالثاً: المخرجات المتوقعة

- 1 - وثيقة إعلان الدوحة، 2009، تلخص الوضع السكاني في المنطقة العربية، وتعرض التحديات والفرص، وتقدم رؤية استراتيجية عربية يمكن في ضوءها التخطيط الواقعي والعلمي التنموي لبلوغ مؤتمر السكان والتنمية الأهداف الإنمائية للألفية والقضايا ذات الأولوية للمنطقة، كقضايا الشباب ووفيات الأمهات في ظل الظروف الحالية والمتوقعة.
- 2 - تقرير فني يغطي مجريات المؤتمر بالتفصيل المناسب ليشكل المرجعية الموضوعية للعمل خلال المرحلة المقبلة.

نتائج هامة لدراسة الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر



الإنمائية للألفية من جهة، والتمهيد بلوغ باقي الأهداف في الآجال المحددة لها من جهة أخرى. هذه الإنجازات التي انعكست مظاهرها في العديد من الميادين الحيوية حسنت حياة مختلف مكونات المجتمع القطري، وأكدت مضي دولة قطر نحو تحقيق مجتمع الرفاهية. لكن هذا لا يعني أن كل الأهداف الإنمائية نمت وستنمو بمستويات متساوية، بل إن دراسة وتحليل مدى تحقق الأهداف المذكورة بينت وجود مستويات نمو مختلفة بين الأهداف الثمانية. ومن الطبيعي أن تنتج عن ذلك مستويات نمو متباينة في بلوغ أهداف الإنمائية بحلول 2015 – 2020. ولا يعود هذا النمو المتباين لمعدلات تحقيق الأهداف ومؤثراتها واحتمالات نموها المستقبلية بالضرورة إلى تفكير أو عجز مؤسسي، بل يعود أساساً إلى طبيعة الأهداف الإنمائية للألفية ذاتها والمجالات التي يجري تحقيقها فيها. فهناك أهداف إنمائية

أنجزت اللجنة الدائمة للسكان دراسة بعنوان «الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر: تقييم واستشراف»، وذلك ضمن سلسلة «دراسات سكانية»، وهي دراسات علمية يعتمد بعضها على أحدث البيانات الإحصائية الصادرة عن جهاز الإحصاء وعن الجهات الأخرى المعنية بالقضايا السكانية في الدولة، بينما يستمد بعضها الآخر معطياته من مسوح ميدانية يجريها المكتب الفني على عينات من المجتمع القطري.

وفيما يلي أهم النتائج التي توصلت لها دراسة الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر. بينت الدراسة أن دولة قطر قد نجحت عبر مشاريعها التنموية وسياساتها العامة أو القطاعية خلال السنوات الأخيرة في تحقيق تقدم ملحوظ في العديد من الأهداف

الجميع تقريباً. كما حقق النظام التربوي توسعاً عددياً كبيراً باستقطابه مختلف مكونات المجتمع القطري، لاسيما النساء لترتفع بذلك مستويات قيد النساء في كل مستويات ومراحل التعليم. وبهذا تساهم المنظومة التربوية في إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم، كما جاء في الهدف الثالث الخاص بتشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة.

أما فيما يتعلق بالتغطية الطبية وتحسين الظروف الصحية، فقد ترتب على المجهودات المتعددة المبذولة منذ سنوات العناية بمختلف جوانب الحياة الصحية للسكان، وتحسين مختلف المؤثرات الخاصة بعناية الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة العديد من الأمراض المعدية والفتاكة. ففيما يخص الهدف المتعلق بتخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، تم تخفيض هذا المعدل قبل بلوغ سنة 2015. وأما مؤثرات تحسين صحة الأمهات، فإن المعدلات المسجلة تدل على بلوغ دولة قطر الغايات المعلنة في غالبية المؤثرات، لاسيما تلك المتعلقة بتخفيض معدل الوفيات النفاسية وتعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية. وفي الميدان الصحي، أيضاً، تمكنت دولة قطر من تحقيق الغاية الثانية من الهدف الإنمائي للألفية الخاص بمكافحة فيروس ومرض الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض، والمتمثل في وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015.

أما فيما يتعلق بالهدف الإنمائي الخاص بضمان الاستدامة البيئية، فقد حققت دولة قطر الغايات الثلاث المدرجة ضمن هذا الهدف، والتي تسعى كلها إلى تحسين ظروف معيشة

يمكن التأثير على مساراتها عبر إقامة برامج قطاعية معينة، في حين هنالك أهداف أخرى لا يمكن تحقيقها إلا عبر تحولات مجتمعية عميقة. لهذا، يمكننا تصنيف الأهداف الإنمائية للألفية إلى صنفين: أهداف إنمائية قطاعية يمكن تحقيق غاياتها من خلال إقامة مشاريع مباشرة قابلة للتقييم الكمي الدوري، وأهداف نوعية ومجتمعية لا يمكن تحقيق غاياتها إلا من خلال تحولات مجتمعية عميقة أكثر تأثيراً بسلوكيات الأفراد والجماعات ومستويات الانفتاح الاجتماعي. لقد تبين من خلال دراسة وتحليل مستويات نمو مختلف الأهداف الإنمائية للألفية بين 1990 و2007 أن جملة من الغايات قد تم تحقيقها كاملة في بعض الحالات، بينما لم يتحقق سوى جزء منها في حالات أخرى. فقد ترتب على الواقع الاقتصادي ومستويات التنمية المحلية تحسين مستوى معيشة الأفراد، وتأمين مستويات دخل تفوق المستويات المرجوة عالمياً، وتوفير عمالة وافرة، وتوفير مستويات تغذية تؤمن نمواً سليماً لمكونات المجتمع، لاسيما الأطفال، الأمر الذي يعني تحقيقاً جزئياً لمكونات الغايات الثلاث التي يشملها الهدف الأول من أهداف الإنمائية للألفية الخاص بالقضاء على الفقر المدقع والجوع. أما فيما يتعلق بالهدف الثاني، أي تحقيق التعليم الابتدائي الشامل، فقد تحققت غاياته الأساسية المتمثلة في كفاءة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور منهم أم الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015، مما يشهد على مدى عناية الدولة بالقطاع التربوي، ولسيما التربية الأساسية. إن النظام التربوي يضمن اليوم مقاعد دراسية لغالبية الأطفال في سن التمدرس، مسجلاً بذلك معدلات قيد مرتفعة جداً، وتمديداً للحياة التعليمية للفئات الشابة، وتوسيعاً لقاعدة التعليم بوجه عام لتصبح مجالات القراءة والكتابة في متناول



السكان، لاسيما تلك المتمثلة في تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف، وتحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة سكان الأحياء الفقيرة.

وتشير كل البيانات المتعلقة بالهدف الأخير الخاص بالشراكة العالمية من أجل التنمية إلى بلوغ دولة قطر منذ اليوم الغايات الخمس المنصوص عليها في توصيات الأمم المتحدة، والمتعلقة بالمضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتفقد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز، ومعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نمواً، والتعاون مع الدول النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملاً لائقاً ومنتجاً، والمعالجة الشاملة لمشاكل التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة، والتعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، ولاسيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد تحقق ذلك من خلال توفير العديد من العوامل الموضوعية، لتثبيت دولة قطر بذلك مساهمتها الفعالة في قضايا التنمية والشراكة الدولية.

ويتبين من خلال استشراف مستقبل غايات وأهداف الألفية الإنمائية أن دولة قطر حققت، من خلال جهودها التنموية المبذولة في العقدين الأخيرين إلى يومنا هذا، حوالي 18 غاية من بين الغايات الـ 22 المعلنة عنها والمصادقة عليها، مما يدل على فعالية السياسات المنتهجة. لكن ما يميز المجالات التي تم تحقيق غاياتها أن جميعها يخص مجالات قطاعية تعتمد على أنشطة مباشرة أو غير مباشرة لتحقيق هدف معين ما. وهذا ما يبرر تحقيق العديد من الغايات في مجالات كالصحة، سواء أكانت صحة الأطفال أم صحة الأمهات، والتعليم، ... ليثبت سهولة التحكم في العديد من المجالات الحيوية في دولة قطر بحكم حجم السكان المتواضع. لكن هذا لا يعني أن كل الغايات تم تحقيقها أو سيتم تحقيقها سريعاً. فهناك بعض الغايات التي لم يتم تحقيقها، ولن يتم تحقيقها في المستقبل القريب أو المتوسط، مثل تقليص الفروق بين الخمس الأغنى والخمس الأفقر من السكان في الفترة ما بين 1990 و 2015، لأن مثل هذه الغايات تتطلب تحسين وضع الخمس الأفقر في المجتمع، والتي غالباً ما تنتج عن حراك اجتماعي طويل المدى، والذي ينتج بدوره عن

الارتقاء الاجتماعي لأجيال أو عن تغيير جذري في السياسات، فضلاً عن أن الحديث يدور في دولة قطر على نسبة كبيرة من الوافدين الذين يأتون للعمل لفترات مؤقتة وبأجور متفاوتة ومن بلدان تتدني فيها دخول السكان عن مثلتها في قطر بدرجة كبيرة. إلى جانب هذا، فإن رفع نسبة العاملين لحسابهم الخاص إلى مجموع العاملين يتطلب في نفس الوقت رفع روح المبادرة بين مختلف مكونات المجتمع القطري من جهة، وتبني سياسة وطنية تعمل على دعم تكوين المؤسسات الصغرى والمتوسطة من جهة أخرى، مما يتطلب وقتاً. أما فيما يتعلق بزيادة مشاركة المرأة اقتصادياً وسياسياً، والمتمثلة في حصة النساء من الأعمال مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي ونسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، فإن مثل هذه الغايات تتطلب مزيداً من الوقت، لأنها مرتبطة بسلوكيات المجتمع ومؤسساته وإشكالية الحداثة والتقليد ومكانة ودور المرأة في المجتمع وغير ذلك من السلوكيات التي لن تأتي إلا من خلال تحولات طويلة المدى. وبالتالي، يمكننا القول إن الغايات التي لم تتحقق هي الغايات التي تتأثر بطبيعة البنية الكلية للمجتمع والعلاقات الاجتماعية والثقافية التي تحكمه.

يضاف إلى ذلك ما تطلعنا عليه دراسة غايات ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية من عدم توفر بعض البيانات، لاسيما تلك المتعلقة بقياس نسبة فجوة الفقر، أو البيانات النوعية الجديدة التي تغطي مجالات جديدة والمتعلقة بسلوكيات الأفراد، أو تلك المتعلقة بإدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية، وانحسار وفقدان الموارد البيئية كمجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل فرد ولكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) على سبيل المثال.

ويتبين من خلال دراسة وتحليل واستشراف مؤشرات وغايات الأهداف الإنمائية للألفية أن البيانات التقليدية والمؤشرات الإحصائية التقليدية متوفرة في معظم الميادين، لكننا نلاحظ أن بعض المؤشرات الجديدة مثل نسبة فجوة الفقر والبيانات النوعية الخاصة بظواهر اجتماعية جديدة غير متوفرة كتلك المتعلقة بظاهرة سلوكيات الأفراد تجاه فيروس نقص المناعة البشرية.

مراسلة المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان - ص.ب: 1800 الدوحة - دولة قطر

هاتف: ٤٩٥٨٧٤-٤٩٥٨٨٦٥ - فاكس: ٤٨٣٩٩٩٩

بريد إلكتروني: ppc@planning.gov.qa

موقع إلكتروني: www.ppc.gov.qa